

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٨

الثلاثاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

## جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-60257 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، الذي طلب الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مرة أخرى، نود أن نوضح موقفنا إزاء محاولة أخرى من جانب زملائنا الغربيين لفرض مشاركة رئيس أوكرانيا، السيد زيلينسكي، في جلسة اليوم عن طريق التداول عن بعد. وقد أكدنا مرارا أننا لا نمانع مشاركة رئيس أوكرانيا أو ممثليه في حد ذاتها. لكن تلك المشاركة يجب أن تكون بالحضور الشخصي. ذلك لأن المشاركة بالحضور الشخصي ظلت إجبارية منذ أكثر من ٧٥ عاما بموجب القواعد التي توجه عمل مجلس الأمن. ولذلك فهي أيضا مسألة احترام للمجلس، الذي يجب ألا يتحول إلى منتدى للعروض السياسية أو السينمائية. والتواطؤ بشأن هذه المسائل يلحق ضررا بالغاً بسمعة مجلس الأمن.

وهذا هو بالضبط نوع العرض الذي قدمه الوفد الأوكراني في الجمعية العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى، (انظر A/77/PV.7) عندما أُحضر إلى القاعة ممثلون صامتون مدربون تدريباً جيداً للتصفيق لشريط فيديو مسجل سلفاً للبيان الذي أدلى به الرئيس الأوكراني. ثم نُشرت صور ذلك التصفيق في وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار ما يسمى بـ"الدعم الواسع النطاق" بين أعضاء الجمعية العامة، على ما يبدو. ولا حاجة للتوهم بأن أحداً لم يلاحظ ذلك، لأن وفوداً كثيرة أعربت عن دهشتها عندما أتت مجموعات من المؤيدين تحت قيادة الوفود الغربية، ثم غادرت بمجرد انتهاء أدوارها بطريقة منظمة بنفس القدر.

ومن المؤسف أن هذه التمثيلات الدعائية البدائية تحط من قيمة دور مجلس الأمن والأمم المتحدة، التي يفترض أن تكون محفلاً للحوار الجاد - وليس للعروض الدعائية. وهذا التصرف يوضح مرة أخرى مدى ما تكنه الوفود الغربية من قلة احترام حقيقية للوفود للأمم المتحدة، إذ لا تبالي حقاً بالحفاظ على أسس المنظمة وسلطتها وهيبته، أو حتى كيف تتراعى في نظر المجتمع الدولي، بل إن هذه الوفود مستعدة للتضحية بكل شيء في سياق عدائهم الجنوني لروسيا.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا نؤيد المساواة في السيادة بين الدول ونعارض بشكل قاطع الكيل بمكيالين، عندما يمارس التمييز في الأمم المتحدة. وتجد الكثير من الدول الأعضاء نفسها في وضع سياسي داخلي صعب، غير أن قيادتها لا تخضع لنفس المعاملة. وهناك أيضاً مسألة نصيب الأسد من المساعدة الإنسانية الذي يخصص لأوكرانيا، في حين يبدو أن الجهات المانحة الغربية قد نسيت المحتاجين في أنحاء العالم الأخرى على الرغم من إنفاق بلايين الدولارات لإمداد كييف بالأسلحة الجديدة. وتُستخدم أيضاً معايير مزدوجة في معاملة المهاجرين، عندما ترحب البلدان الأوروبية بحفاوة باللاجئين من أوكرانيا، بينما ترفض اللاجئين من أفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى.

ونطلب إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يتخذوا موقفاً مبدئياً بهذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): يعكس المستوى الاستثنائي من الاهتمام بالحرب في أوكرانيا القلق العالمي الواسع النطاق إزاء عواقبها الخطيرة والبعيدة المدى. ولا يمكن لهذا القلق إلا أن يتعمق،

البنية التحتية المدنية للطاقة والمياه، من قبل القوات الروسية، حسبما ورد. كما أن التقارير الأخيرة عن هجمات الطائرات بدون طيار في أوديسا وحولها تثير بالغ القلق.

وأفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوقوع ٢,٥١٠ من الضحايا المدنيين، ومقتل ٩٥٣ شخصا وإصابة ١,٥٥٧ آخرين. وهذا يعني مقتل ٢٧٨ مدنيا إضافيا وجرح ٦٤٩ آخرين منذ الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس، في ٧ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9126). وهذه حوادث فردية تم التحقق منها؛ ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير.

لقد استمعنا أيضا إلى خطاب مثير للقلق فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، وهو أمر غير مقبول. وهذا الخطاب لا يتسق مع البيان المشترك الصادر في ٣ كانون الثاني/يناير من قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح. واسمحوا لي أن أكرر نداء الأمين العام إلى جميع الدول المسلحة نوويا، بما فيها الاتحاد الروسي، بأن تعيد الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية وإزالتها تدريجيا.

وفي خضم تلك التطورات القائمة، تواصل الأمم المتحدة العمل على تخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب، ودعم المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومنع تدهور الحالة المتقلبة أصلا بالقرب من المواقع النووية في أوكرانيا. وتحتاج الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة إلى إمكانية الوصول بأمان ودون عوائق لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى جميع المحتاجين. وفي مناطق خاركييف التي كانت تحت السيطرة الأوكرانية، تمكنت من تنظيم العديد من قوافل المعونة. بيد أن تيسير إمكانية الوصول، في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وميكولايف وزابوريجيا، هو أكبر تحد نواجهه.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويساورنا قلق بالغ إزاء الادعاءات بارتكاب انتهاكات في أجزاء من

لأن آخر التطورات في الحرب تطورات خطيرة تنذر بمزيد من الموت والدمار والمعاناة.

والواقع أننا شهدنا منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9135)، أعمالا تهدد بزيادة تصعيد النزاع. وبينما نجتمع، كانت سلطات الأمر الواقع تجري للتو ما يسمى بالاستفتاءات في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. وسئل الأوكرانيون عما إذا كانوا يوافقون على انضمام مناطقهم إلى الاتحاد الروسي. وجرى التصويت في مراكز الاقتراع. كما طافت سلطات الأمر الواقع برفقة الجنود على المنازل حاملة صناديق الاقتراع. وقد أجريت تلك الممارسات، التي بدأت في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أثناء احتدام النزاع المسلح، في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية وخارج الإطار القانوني والدستوري لأوكرانيا. ولا يمكن تسميتها تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية.

إن الإجراءات الانفرادية الرامية إلى إضفاء غطاء من الشرعية على محاولة دولة ما الاستيلاء بالقوة على إقليم دولة أخرى، بينما تدعي أنها تمثل إرادة الشعب، ولا يمكن اعتبارها إجراءات قانونية بموجب القانون الدولي. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا هنا أن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بسيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأود أن أذكر بأن الاتحاد الروسي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، ملزم بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام قوانين أوكرانيا في إدارة الأراضي المحتلة.

وشهدت الأسابيع القليلة الماضية أيضا قتالا عنيفا في جنوب أوكرانيا، في اتجاه خيرسون وزابوريجيا، فضلا عن تصاعد العمليات العسكرية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، شن الجيش الأوكراني هجوما مضادا ناجحا لاستعادة السيطرة الأوكرانية على معظم المناطق التي تسيطر عليها روسيا في منطقة خاركييف. ولا نزال نرى ليس فقط هجمات يومية على العديد من المدن الأوكرانية، بما في ذلك دونيتسك ولوهانسك، ولكن أيضا استهداف

متري من المواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، بما في ذلك إلى القرن الأفريقي واليمن وأفغانستان. وتتواصل أيضا الجهود الرامية إلى إزالة العقبات المتبقية أمام تصدير المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية. وهذه المنتجات ليست خاضعة للجزاءات، ومن الأهمية بمكان إعادتها إلى الأسواق العالمية. وسبب تجنب أزمة غذائية عالمية، لا بد من تجديد صفقة الحبوب في البحر الأسود عندما تنتهي صلاحيتها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ملاحظات الأمين العام أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة (انظر A/77/PV.4)، حذر من أن ميثاق الأمم المتحدة ومثلها العليا في خطر وأن من واجبنا أن نتخذ إجراء. وأكرر نداءه إلى جميع الدول الأعضاء للمساعدة في منع المزيد من التصعيد وبذل كل ما في وسعنا لإنهاء الحرب وضمان السلام الدائم، وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها .

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا

**الرئيس زيلينسكي (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية):** إن مجلس الأمن هيئة تعمل وفقا لقواعد معروفة جيدا ومحددة جيدا، ولا يزال ممثلو روسيا يتبعونها. وحتى الآن، لم يستخدموا الأسلحة بدلا من الكلمات في القاعة. إنهم لا يضربون كراسي جيرانهم في المجلس، ولكن من المؤكد أن أحدا لن يفاجأ إذا حول ممثلو روسيا القاعة إلى منطقة عنف. إن روسيا تحتقر بالفعل ميثاق الأمم المتحدة؛ وروسيا تكسر بالفعل قواعد النظام العالمي. ولذلك، فهي مسألة وقت فقط قبل أن تدمر آخر مؤسسة دولية لا تزال يمكنها العمل، ولهذا السبب أدعو المجلس الآن إلى اتخاذ إجراء.

ويمكن لأي شخص في العالم الآن أن يعطي مئات الأمثلة على الكيفية التي انتهكت بها روسيا النظام القانوني الدولي وتستمر في انتهاكه، مما يعطل الصكوك الرئيسية للقانون الدولي. إنها تثير باستمرار التصعيد من خلال الرد على أي مقترحات لإجراء محادثات

شمال شرق أوكرانيا، بما في ذلك بعد انتشار أكثر من ٤٠٠ جثة من مقابر مرتجلة في إيزيوم. وتعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع السلطات المحلية للتحقيق في تلك الادعاءات وغيرها من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في مناطق في منطقة خاركييف كانت حتى وقت قريب تحت السيطرة الروسية.

وهناك تقارير أخرى تثير بالغ القلق. وفي أعقاب التحقيقات التي أجريت في مناطق كييف وتشيرنهييف وخاركييف وسومي، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بأوكرانيا، بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، إلى أن جرائم حرب ارتكبت في أوكرانيا. ومن بين النتائج الأخرى التي توصلت إليها اللجنة، صدمت بالعدد الكبير من عمليات الإعدام وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية. وفي المناطق الأربع التي غطتها اللجنة، عالجت حادثتي إساءة معاملة ضد جنود الاتحاد الروسي على أيدي القوات الأوكرانية.

ونادرا ما جمع المجتمع الدولي، إن تمكن من القيام بذلك أصلا، هذا القدر الكبير من الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة وغيرها من الفظائع أثناء وقوعها. ومن المأساوي أننا لم نتمكن من وقفها. ولكن سيكون من المخجل إذا لم نتمكن من ضمان العدالة للضحايا وأحبائهم. ويجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ترتكب في أوكرانيا، أينما كانوا .

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الهجمات، في الأسبوع الماضي، بالقرب من محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وتتواصل الأمم المتحدة دعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث جميع المعنيين على تقديم أقصى قدر من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد من إنهاء جميع الهجمات على المرافق النووية وإعادة إنشاء الطابع المدني البحت لهذه المحطات.

والآن، أصبحت الآثار العالمية لهذه الحرب على الأمن الغذائي وأمن الطاقة، التي يشعر بها الملايين من الناس، معروفة جيدا. وخلال المناقشة العامة، شجبت دول أعضاء عديدة ذلك المأزق. وتتعرز مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، إذ يتم شحن أكثر من ٤,٥ مليون طن

ولكن ما هو السبب وراء ذلك؟ وتكمن الإجابة في التهديد الخامس والأخير الذي أريد أن أذكره، ألا وهو ضم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها. وهذا هو أفظع انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. إنها محاولة لسرقة أراضي دولة أخرى ومحو قواعد القانون الدولي. إنها أيضا محاولة متبجحة جدا لإجبار السكان الذكور في الأراضي المحتلة في أوكرانيا على التعبئة في الجيش الروسي من أجل إرسالهم للقتال ضد وطنهم. هناك طريقة واحدة فقط لوقف كل ذلك.

أولا، يجب أن تقابل روسيا بعزلة تامة ردا على كل ما تفعله. ولا يمكن لدولة أن تظل عضوا دائما في مجلس الأمن ولها حق النقض إذا كانت تلك الدولة نفسها تتبع سياسة إبادة جماعية، وتهدد بضربات نووية، وتبقي العالم يتأرجح قاب قوسين أو أدنى من التعرض لكارثة إشعاعية. وينبغي استبعاد روسيا من جميع المنظمات الدولية، وإذا كان هذا الاستبعاد معقدا من الناحية الإجرائية، ينبغي تعليق مشاركتها.

ثانيا، هناك حاجة إلى فرض عقوبات عالمية جديدة وأشد ضد روسيا. وأي ضم في العالم الحديث جريمة ضد جميع الدول التي تعتبر حرمة الحدود أمرا حيويا بالنسبة لها.

ثالثا، إن الأعمال الإجرامية التي تقوم بها روسيا لا تغير شيئا بالنسبة لنا. ولن نستسلم لابتنزاز الإرهابيين. لا ندافع فحسب عن استقلالنا وحق شعبنا في الحياة في أوكرانيا وفي هذه الحرب، ولكننا ندافع أيضا عن القانون الدولي. وبناء على ذلك، يجب أن تتلقى أوكرانيا كل الدعم الدفاعي والمالي اللازم لكفالة هزيمة المعتدي.

رابعا، ينبغي أن تحصل أوكرانيا على ضمانات واضحة وملزمة قانونا للأمن الجماعي، لأن استقلال بلدنا يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للعديد من عناصر الأمن العالمي. ويحتاج العالم أيضا إلى هيكل أمني ذي صلة.

خامسا - وأريد أن يفهم الجميع مدى أهمية ذلك - إن اعتراف روسيا بالاستفتاءات الصورية، وتنفيذها لما يسمى بسيناريو شبه جزيرة القرم، ومحاولاتها ضم الأراضي الأوكرانية سيؤدي إلى وجود شيء

بوحشية متجددة في ساحة المعركة، مما يتسبب في أزمات أكبر ويشكل تهديدات أضخم لأوكرانيا والعالم.

ومن بين جميع التهديدات، لن أذكر سوى خمسة تحدث بالفعل ونحن نتكلم.

أولا، تجاهلت روسيا دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الإنهاء الفوري لاحتلال محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وإنهاء أي أعمال عدائية ضد المنشآت النووية في أوكرانيا. وهذا دليل إضافي على أن روسيا تتعمد إبقاء العالم على شفا كارثة إشعاعية.

أما التهديد الثاني فهو استخدام روسيا لابتنزاز النووي. لقد أصبح التهديد باستخدام الأسلحة النووية سردا ثابتا من جانب المسؤولين الروس وفي الدعاية الروسية. وهذا يثبت أن روسيا ليس لها الحق في امتلاك أسلحة نووية، لأنها غير قادرة على كفالة سلامة العالم - ولا حتى من التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

ثالثا، في الأسبوع الماضي خاطبت الجمعية العامة وعرضت صيغة أوكرانيا للسلام (انظر A/77/PV.7). وكان رد روسيا على هذا الطريق الحقيقي نحو السلام هو الإعلان عن التعبئة. وعلاوة على ذلك، تركز روسيا عمدا في سياستها للتعبئة على الشعوب الأصلية في الأراضي التي تسيطر عليها. ولا يقتصر الأمر على القوقاز أو سيبيريا، حيث لا تدخر روسيا جهدا لحشد أكبر عدد ممكن من الرجال من السكان الأصليين، ولكنه يتعلق أيضا بإقليم القرم الأوكراني، الذي استولت عليه روسيا في عام ٢٠١٤. فمن بين جميع المجموعات العرقية في شبه جزيرة القرم، تلقى رجال تثار القرم معظم إخطارات التجنيد الروسية بما يتناسب مع العدد الإجمالي. وبصراحة، هذه سياسة إبادة جماعية.

رابعا، أمام أعين العالم بأسره، تجري روسيا استفتاءات صورية في الأراضي المحتلة من أوكرانيا. ويجبر الناس على ملء الأوراق وهم يتعرضون للتهديد بالمدافع الرشاشة، وكل ذلك لغرض التغطية على شاشة التلفزيون. وقد أعدت النتائج المزعومة للاستفتاءات الصورية في وقت مبكر، تماما مثل مسألة جوازات السفر الإلزامية لسكان الأراضي المحتلة.

اختار بوتين عمدا هذه اللحظة لإهانة الميثاق الذي يحدد المبادئ التي ندافع عنها جميعا بشكل جماعي، أي السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والأمن. وقد فعل ذلك خلال أهم أسبوع للأمم المتحدة - الأسبوع الرفيع المستوى.

ويعتزم بوتين ارتكاب عمل صمم ميثاق الأمم المتحدة صراحة لمنع: محاولة دولة عضو الاستيلاء على أراضي دولة أخرى بالقوة. ونعلم أن هذا سيحدث لأنه يتبع قواعد اللعبة البالية للكرملين. وتجري روسيا استفتاءات صورية في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الروسي ووكلاؤه، مما يجبر الناس على التصويت تحت تهديد السلاح. ثم تستخدم تلك الاستفتاءات لمحاولة إضفاء ما يشبه الشرعية على محاولاتها ضم أراضي دولة أخرى ذات سيادة.

إن اندفاع روسيا إلى بدء وإكمال محاولات الضم هذه يدمر حتى واجهة الشرعية. وفي الوقت الذي تستعيد فيه أوكرانيا بنجاح السيطرة على المزيد من أراضيها التي استولت عليها روسيا دون وجه حق والكشف عن المزيد من الفظائع التي ارتكبتها روسيا، تسارع روسيا إلى التغطية على خسائرها العسكرية وجرائم الحرب التي ارتكبتها.

ونعلم أن نتائج تلك الاستفتاءات الصورية كانت محددة سلفا في موسكو. فهي لا تمثل بأي حال من الأحوال تعبيراً مشروعاً عن إرادة الشعب الأوكراني. إن إرادة الشعب الأوكراني توضح يومياً وهو يقاتل ببسالة من أجل بلده، وفي الوقت الذي يحمي فيه سلامته الإقليمية ويدافع عن سيادته. لقد أثبت الشعب الأوكراني بالفعل أنه لن يقبل أبدا الخضوع للحكم الروسي. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يحدو حذوه.

لذلك أود أن أكون واضحا: لن تعترف الولايات المتحدة بأي أراض تحاول روسيا الاستيلاء عليها أو ضمها سوى أنها جزء من أوكرانيا. ونرفض الإجراءات التي تتخذها روسيا رفضاً قاطعاً، وسنواصل العمل مع حلفائنا وشركائنا ومن يشاطروننا التفكير لرفض التكلفة المترتبة عنها على روسيا وتقديم دعم تاريخي لأوكرانيا. وهذا أقل ما تتطلبه العدالة. وذلك أقل ما تتطلبه حماية الميثاق.

للحديث عنه مع رئيس روسيا. الضم هو نوع من التصرف الذي سيضعه، وحده، ضد البشرية جمعاء.

وهناك حاجة الآن إلى رسالة واضحة من كل بلد في العالم. أنا أو من بقدرتهم على التصرف.

وأشكر الرئاسة الفرنسية على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة وأشكر الأعضاء على اهتمامهم.

المجد لأوكرانيا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم، وأشكر الرئيس زيلينسكي على بيانه.

قبل أكثر من سبعة أشهر بقليل - سبعة أشهر فحسب - اجتمعنا ليلا في هذه القاعة (انظر S/PV.8970) لمناقشة الكيفية التي يمكننا بها الحفاظ على السلام في أوكرانيا. في تلك اللحظة، اختار بوتين الحرب بدلا من ذلك. ولا يمكن أن يكون التوقيت أكثر وضوحا: فقد كان بوتين يظهر بالضبط رأيه في مجلس الأمن.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع قادة من أكثر من 100 بلد من جميع أنحاء العالم في نيويورك لإعادة تأكيد التزامهم بميثاق الأمم المتحدة والعديد من المبادئ الرئيسية التي يمثلها، وهي السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والأمن. وبدلا من حضور أسبوع رفيع المستوى، أعلن بوتين عن تجديد جهود التجنيد في روسيا وأصدر تعليمات للمناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية بالتحضير لاستفتاءات مبكرة غير شرعية. وأرسل مبعوثا هدد باستخدام أسلحة نووية ضد دولة غير نووية لتأمين المكاسب العسكرية غير المشروعة لروسيا.

والغرض من كل ذلك واضح: فروسيا تعتزم محاولة ضم تلك الأراضي، وروسيا لا تحترم هذا الجهاز. والنمط واضح أيضا: فقد

”لا تصدق أولئك الذين يحاولون إخافتك بروسيا ومن يصرخون من أن مناطق أخرى سيكون مصيرها مثل شبه جزيرة القرم، نحن لا نود تقسيم أوكرانيا، ولسنا بحاجة إلى هذا“.

هذا ما قاله رئيس روسيا في عام ٢٠١٤. ويمكن للجميع أن يحكموا على ذلك بأنفسهم. ولكنني أشك في أن يكون ذلك مفاجئاً لأحد، لأن ما سمعناه من الوفد الروسي هنا منذ أكثر من تسعة أشهر لا علاقة له بما يحدث هناك في الميدان: حقيقتان متوازيتان.

لنلقِ الآن نظرة فاحصة على ما سيعرف باسم الاستفتاءات الصورية التي تجرى هذه الأيام بواسطة الاستخدام المكثف لخدع الكرملين. ونتيجة للقرارات التصعيدية الأخيرة والتعبئة الجزئية دخلت الحرب أخيراً إلى المنازل الروسية نفسها وقد رأينا ردود الفعل، حيث بدأ الروس يقاومون ويحتجون علناً ويغادرون بلدنا بشكل جماعي هرباً من التجنيد الإلزامي لأنهم لا يعلمون ما الذي يحتم عليهم الموت في حرب لا يريدونها ولا يفهمونها.

ففي مدينة خيرسون، ذهب مسؤولو الانتخابات من باب إلى باب برفقة شرطة مكافحة الشغب. ومن الحقائق المعروفة جيداً أنه عندما يصوت الناخبون تحت تهديد السلاح سرعان ما تنجز العملية. فبالفعل سُجِّل ما يسمى بالتصويت على مقاعد الحدائق والمتاجر وحتى الأكشاك المؤقتة في مراكز الشرطة المعروفة محلياً باسم غرف التعذيب التي استخدمت بشكل جيد.

وفي أماكن أخرى حُطِّمت الأبواب لتيسير عملية التصويت - فهانت لحظة التصويت الرسمية، وهانت القواعد والمعايير المتبعة في دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

غير أن النتيجة ليست موضع شك، إذ سيكشف فرز الأصوات الذي تمت هندسته في موسكو بتوفير نتيجة مُعدّة سلفاً أن السكان يحبون أن تحكمهم روسيا - القوة الغازية لبلدهم. إن التسرع الذي تجري به الاستفتاءات الصورية فإن من غير المرجح أن يقنع المشاهد أحداً بشرعيتها، بمن في ذلك الروس أنفسهم. ولن يأخذ أحد على محمل

لقد استمعنا في جلساتنا العديدة هنا في مجلس الأمن إلى نداءات متكررة من أجل احترام الميثاق. ولكن لا يكفي أن ندعو إلى احترام الميثاق، بل يجب أن نتحلى بالشجاعة للدفاع عنه. وهذا يعني الدفاع عن أوكرانيا وضحايا الفظائع الروسية، ما يعني التحلي بالشجاعة لرفض العدوان ومحاولات التوسع الإقليمي السافر عند حدوثها. ويعني ذلك أيضاً إبداء اهتمامنا بتحقيق السلام بمطالبة روسيا باحترام الميثاق. ولن يؤدي التقاعس عن ذلك إلا إلى تمكين روسيا من ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

لقد أشعلت روسيا هذه الحرب، وأمل أن يؤدي جميع أعضاء المجلس دورهم الصحيح في ذلك: الدفاع عن القانون الدولي والميثاق بدعوة روسيا إلى إنهائه الآن. إن كفاح أوكرانيا ليس كفاحاً من أجل البقاء فحسب، بل إنه كفاح من أجل الديمقراطية والمبادئ ذاتها التي نعتز بها جميعاً. لذلك سنقدم مشروع قرار يدين الاستفتاءات الصورية ويدعو الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف بأي تغيير لوضع أوكرانيا، فضلاً عن إلزام روسيا بسحب قواتها من أوكرانيا. فإذا قبلنا بهذه الاستفتاءات الصورية في روسيا ستفتح علينا صندوق المصائب الذي لن يمكننا إغلاقه. ونطلب إلى أعضاء المجلس الآخرين الانضمام إلينا في إعادة تأكيد التزامنا بالميثاق ومواجهة هذا التحدي.

إذا اختارت روسيا أن تحمي نفسها من المساءلة هنا في المجلس، فسوف نتطلع إلى الجمعية العامة لتبعث برسالة لا لبس فيها إلى موسكو. ويجب على العالم أن يقف صفاً واحداً وأن يدافع عن ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن التحلي بالشجاعة وتأييد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، لأن ذلك يتعلق بالدفاع عن الميثاق نفسه، والدفاع عن حقوقنا الجماعية، فضلاً عن صون سلمنا وأمننا جميعاً.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الثاقبة والمفيدة كما هو الحال دائماً.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أبدأ بالافتتاح التالي:

علاوة على ذلك، تحظر الأحكام العرفية المعمول بها حالياً في أوكرانيا إجراء أي انتخابات أو استفتاءات. أخيراً، إن لدينا وثائقنا الخاصة. فوفقاً للفقرة (أ) من المادة ٣ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩)، فإن "ضم إقليم دولة أخرى باستخدام القوة" عمل عدواني في حد ذاته. كما تتعارض الاستفتاءات السورية مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتستهدى بالمبادئ التي تعهدت روسيا بالتمسك بها بصفقتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، بما في ذلك عندما تهدد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وكما ذكر رئيس الوزراء إيدي راما في الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/77/PV.12) فإننا ندين بشدة حرب روسيا المستمرة والانتخابات المزيفة التي تجريها عمداً في أوكرانيا لأنها غير شرعية تماماً وخالية من المصادقية ولن تعترف بها ألبانيا. لقد أدانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بصفقتها هيئة معنية بمراقبة الانتخابات وذات امتياز - ما وصفته بأنه "استفتاءات غير قانونية".

بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولة مقارنة الاستفتاءات بحالات أخرى خارج جميع السياقات التاريخية والسياسية ليست سوى استخفاف وعبث. وبالتالي ندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة - كل المعنيين بمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة وحرمة الحدود - إلى معارضة إجراءات روسيا وإدانة الاستفتاءات ونتائجها المتوقعة، فضلاً عن عدم الاعتراف مطلقاً بأي محاولة لنهب الأراضي الأوكرانية بواسطة العنف والإرهاب.

ومع استمرار الحرب ومساعي روسيا المتعجلة لتغيير خريطة أوكرانيا، خلصت لجنة التحقيق المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان إلى أن الاتحاد الروسي قد ارتكب جرائم حرب في أوكرانيا استناداً إلى الأدلة. ففي الأسبوع الماضي قال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في هذه القاعة (انظر S/PV.9135) إن الجثث الملقاة في الشوارع التي رآها في بوتشا حقيقية وليست مفبركة. ويستمر توثيق الجرائم المرتكبة في أوكرانيا بدقة وهي جرائم لن تتمحي وستلاحق الجناة حتى أيامهم الأخيرة على قيد الحياة.

الجد نتائج تصويت الناس في استفتاء يجري تحت تهديد السلاح تحت الأنقاض على نطاق العالم كله.

لنكن واضحين إذن: إن الاستفتاءات السورية التي أجريت في لوهانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون لا صلة لها بالديمقراطية ولا صلة لها بالإرادة الحرة للأوكرانيين، بل لا صلة لها بأي معيار انتخابي دولي. إنها مجرد إعادة لنفس السيناريو القديم الذي طبق على جورجيا وشبه جزيرة القرم. وقد تحولت الآن إلى جهد يائس لإخفاء الفشل ومحاولة لا جدوى منها لإضفاء الشرعية على الغزو أمام عالم مرتاب وشديد الاضطراب. فروسيا تظهر الذعر بدلاً من القوة وتغرس الخوف بدلاً منها، فلماذا كل هذا التسرع؟ والسبب أن الجيش الأوكراني ماضٍ في طرد روسيا إلى من بلده بشكل مدهش، بينما قيل للروس إن كل شيء سيسير وفقاً للخطة، بيد أن ذلك لم يحدث أبداً. وتدرك روسيا أنها تتكبد خسائر كبيرة. لذلك فإن ما وصفته من قبل هنا بأنه "خط تجميع" الاستفتاء الروسي (S/PV.9104، صفحة ٥) قد وُضع موضع التنفيذ على وجه السرعة.

قال الرئيس بوتين في عام ٢٠١٤ "إننا لا نريد المزيد من أوكرانيا". ولكن فجأة انفتحت شهية الكرملين. فهناك أربعة أقاليم جديدة مدرجة في القائمة تعادل ما لا يقل عن ١٨ في المائة من أراضي أوكرانيا. ولكن يحظر القانون الدولي على المحتل تغيير الحدود. وربما تدعي روسيا أنه لا صلة لها بمثل هذه الخطط التي وضعها سكان المناطق أنفسهم. ولكن بين الواقع الآن وفي الماضي القريب أن ذلك ليس صحيحاً. فبحلول منتصف آذار/مارس عينت سلطات الاحتلال الروسي في خيرسون وزابوريجيا قادة إداريين. وفقاً للقانون الأوكراني يرشّح رؤساء إدارات الولايات المحلية من قبل مجلس وزراء أوكرانيا ويتولى تعيينهم الرئيس الأوكراني وليس الوكلاء الروس.

إن هذه الاستفتاءات السورية تتعارض مع دستور أوكرانيا لأنه تجوز الدعوة إلى إجراء استفتاء من قبل الرئيس أو البرلمان أو بناء على مبادرة عامة تضم توقيعات صحيحة لما لا يقل عن ٣ ملايين ناخب مسجل وأن يشارك فيها كل إقليم بما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ توقيع.

حيلة خبيثة لا لزيادة تقويض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية فحسب، بل وأيضاً لمحاولة إعادة ضبط حرب غير مبررة. إنه استيلاء سافر على الأراضي لإعادة تعريف مناطق أوكرانيا كجزء من روسيا - وأكرر استيلاء سافر على الأراضي.

لقد حصلت أوكرانيا على استقلالها بشق الأنفس. لو كان لديها طريق رسمته بشق الأنفس لترسيخ نفسها كديمقراطية ذات سيادة، خالية من التدخل الأجنبي. وهي تتمسك بشجاعة بهذا الاختيار، بغض النظر عما يتم وضعه في طريقها. وعلى وجه الخصوص، تدين أيرلندا التهديدات النووية الروسية، وجميع التهديدات النووية، سواء كانت صريحة أو ضمنية، بغض النظر عن الظروف.

وتدعو أيرلندا مرة أخرى روسيا إلى إنهاء عدوانها على الفور، والامتنال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وسحب جميع القوات دون قيد أو شرط من أراضي أوكرانيا ذات السيادة. وذلك أقل ما يستحقه شعب أوكرانيا، الذي يعاني من الأثر المدمر لهذه الحرب، كما يعاني الناس في أماكن أخرى من العالم.

**السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** ستكون مداخلتني موجزة جداً. أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

وكما ذكر وزير خارجية بلدي في مجلس الأمن في الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9135)، فإن مسار النزاع الأوكراني مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي. وقد دعت الهند مراراً وتكراراً إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وشدت على الحاجة إلى حل النزاع الدائر من خلال الحوار والدبلوماسية. وقد صرح بذلك أيضاً بشكل لا لبس فيه رئيس الوزراء مودي خلال اجتماعه مع الرئيس بوتين على هامش مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون الذي عقد مؤخراً في طشقند. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن النظام العالمي ينبغي أن يركز على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وسوف يظل نهج الهند إزاء النزاع الأوكراني متمحوراً حول الإنسان. ونحن، من جانبنا، نقدّم المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والدعم

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا نحن في مجلس الأمن أن نبقي مكتوفي الأيدي. فكما سمعنا من وفد الولايات المتحدة، أعدنا معاً مشروع قرار لإدانة الاستفتاءات الصورية عم على أعضاء المجلس. لا يمكن للحدود أن تتغير لإرضاء شهية روسيا، وأوكرانيا ليست - ولا يمكن أن تكون - روسيا. ويجب أن نبقي متحدين وأن نواصل مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها واستعادة أراضيها.

**السيد ماينز (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أنا أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها والرئيس زيلينسكي على بيانه. استخدم رئيس أوكرانيا عبارة "استفتاءات صورية". وأيرلندا توافق تماماً على ذلك. إننا ندين الاستفتاءات الصورية التي تجربها روسيا أو وكلاؤها في الأراضي الأوكرانية المحتلة. ولا يمكن لأحد يؤمن بمبدأي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو ملتزم بها التزاماً كاملاً، أن يفعل خلاف ذلك.

ما سبب ذلك؟ السبب هو أن تلك الاستفتاءات - الاستفتاءات الصورية - غير قانونية وغير مشروعة على حد سواء. إنها غير قانونية لأنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والتزامات روسيا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون الاحتلال. كما أنها تتجاهل الدستور الأوكراني، الذي يوفر أساساً قانونياً لأي استفتاءات من شأنها أن تؤثر على الحدود الإقليمية لأوكرانيا. وهي غير شرعية لأنها لا تمثل الإرادة الشعبية أو المُعبّر عنها بحرية للشعب الأوكراني.

وكما سمعنا سابقاً في القاعة، نُقل أكثر من مليون شخص من تلك الأراضي المحتلة إلى روسيا. وذلك نتيجة للغزو العسكري الروسي، بما في ذلك عن طريق الترحيل القسري. وفي الواقع، بات أكثر من ٧ ملايين شخص نازحين داخلياً داخل أوكرانيا بسبب الحرب.

إن هذه الاستفتاءات لن تثبتنا أبداً عن دعم شعب أوكرانيا. فصوت القوة لا يعلو على صوت الحق. وعلاوة على ذلك، لن يكون للاستفتاءين أي أثر قانوني أو سياسي على وضع محطة زابوريجيا للطاقة النووية أو غيرها من المرافق النووية الأوكرانية. فهذه الاستفتاءات

الاقتصادي لبعض جيراننا في بلدان الجنوب الذين يعانون من ضائقة اقتصادية، حتى وهم يواجهون التكاليف المتصاعدة للغذاء والوقود والأسمدة التي كانت نتيجة للنزاع الدائر.

وتبذل لتفكيك السلطة الشرعية لحكومة أوكرانيا على أراضي دولتها. وكما سمعنا، لا يمكن وصف عملية الاستفتاء بأنها حرة أو نزيهة أو ديمقراطية أو تمثل إرادة شعب أوكرانيا.

إن الحاجة الآنية هي إنهاء النزاع في أوكرانيا والعودة إلى طاولة المفاوضات. لقد أسفرت الحرب بالفعل عن إزهاق أرواح لا حصر لها وعن بؤس لا يوصف للناس، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين، حيث أصبح الملايين بلا مأوى وأجبروا على اللجوء إلى البلدان المجاورة. فلنعمل جميعاً معاً لضمان أن تصل إلى نهايتها مبكراً.

ونكرر تأكيد موقفنا المبدئي المناهض للاستيلاء على الأراضي من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ولا يمكننا أن نستمر في العيش في أكوام متوازية، وبناء على ذلك نحث المجتمع الدولي على استخدام ثقل إرادته كاملاً للعمل كحصن ضد هذه الممارسات التي تميل إلى زعزعة الاستقرار العالمي الهش الذي لدينا حالياً.

ويشير بقلق إلى الارتفاع المؤسف في الخسائر البشرية مع استمرار القتال في الجزأين الشرقي والجنوبي من أوكرانيا. وما لم يتم التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، فإن تصعيد القتال العسكري سيؤدي إلى مزيد من العواقب الوخيمة على الجميع. لذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. كما ندعو الأطراف إلى الامتناع عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحثّ الاتحاد الروسي، الذي كثيراً ما حاول وضع عملياته الخاصة ضمن نطاق القانون الدولي، على احترام سيادة أوكرانيا وسحب قواته من الحدود المعترف بها دولياً لجارته.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببياني بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

ونضمّ صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن بالغ قلقنا إزاء العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والاعتراف بالدول. ونرى أن غزو أوكرانيا يقوّض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقف على النقيض من المعايير التي وجهت العلاقات في الآونة الأخيرة بين الدول وأعطت النظام الدولي القدرة على الاستمرار.

وكما أكد العديد من رؤساء الدول والحكومات خلال المناقشة العامة للجمعية العامة التي انتهت لتوها، كان لأثر الحرب أضرار ملموسة على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وهم يرغبون في إنهاء هذه الحرب والعديد من الحروب الأخرى في أقرب وقت ممكن لكي يسود السلام. لذلك فإننا نحذر من تصاعد الخطب الرنانة والتعبير عن أفكار تهدد باستخدام الأسلحة النووية، لأن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الهاوية المظلمة لكارثة نووية، دونما فائزين. ونحثّ جميع الأطراف على ضبط النفس إلى أقصى حد في ما كان حتى الآن جهداً لخوض حرب التقليدية.

ويساور غانا قلق خاص إزاء الاستفتاء الجاري في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. ونأسف للمحاولات التي بمشاركة الرئيس زيلينسكي في جلسة اليوم.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأرحب بمشاركة الرئيس زيلينسكي في جلسة اليوم.

المتحدة. فإذا سمحنا لروسيا أن تعتقد بأنها قادرة على تغيير الحدود السيادة بالقوة، فسيتعرض النظام بأكمله الذي بنى عليه سلامتنا وأمننا المشتركين للخطر.

إن الاستفتاءات الشكلية وقرار بوتن بتعبئة الرجال الروس للقتال في حربه غير القانونية ما هي إلا اعترافات بأن غزوه يفشل. وبدلاً من إرسال الآلاف من مواطنيه إلى حتفهم وإلحاق المزيد من الدمار بأوكرانيا، ينبغي له إنهاء هذه الحرب العبثية اليوم.

**السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تشاطر البرازيل القلق إزاء الاستفتاءات في مناطق في أوكرانيا. فهذه خطوة أخرى تفضي إلى تصعيد النزاع في ظل الظروف الراهنة. إن الاستفتاءات، إضافة إلى أنها أبعد ما تكون عن التعبير عن إرادة سكان مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا، تجعل احتمال الدخول في مفاوضات السلام أبعد منالاً.

ويقر ميثاق الأمم المتحدة والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير وفي تقرير وضعها السياسي بحرية. وذلك مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، وهو أساس شرعية الدول.

وفي كثير من الأحيان، لا سيما في سياق إنهاء الاستعمار، كان إجراء الاستفتاءات الوسيلة المختارة للشعوب للتعبير عن إرادتها الحرة. وتنص قرارات المجلس على استخدام ذلك الصك كممارسة مشروعة للبت في مسائل السيادة والسلامة الإقليمية. لكن صلاحيتها تعتمد على شروط معينة. ومن غير المعقول افتراض أن السكان في مناطق النزاع قادرون على التعبير بحرية عن إرادتهم. وتوصي الممارسة الدولية بإجراء الاستفتاءات بشأن مسائل السيادة بطريقة شفافة، وبدون قيود على حرية التعبير ومع إمكانية المراقبة من قبل مراقبين مستقلين. ولا يبدو أن هذا هو الحال بالنسبة لمناطق أوكرانيا التي ذكرتها.

إن إجراء روسيا استفتاءات صورية في أقاليم دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون بأوكرانيا انتهاك صارخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكما أطلعنا الأمم المتحدة اليوم، فإن تلك العملية غير قانونية وغير مشروعة. إنها جهود دعائية مخزية تهدف إلى تبرير الوجود الروسي غير القانوني على الأراضي الأوكرانية ذات السيادة. لقد شهدنا قواعد اللعبة للاستفتاءات الروسية من قبل في شبه جزيرة القرم. ونرى ذلك يحدث مرة أخرى الآن: التضليل والترهيب والتلفيق.

وكما أبلغ وزير خارجية بلدي المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9135)، نعلم أن الرئيس بوتن يخطط للتلاعب بالنتائج. تلك المناطق التي صوتت بأغلبية ساحقة للانضمام إلى أوكرانيا المستقلة في عام ١٩٩١ ولدعم الرئيس زيلينسكي في عام ٢٠١٩. وعندما منحت فرصة انتخابات حرة، كان اختيارها واضحاً: وهو أن تصبح جزءاً من أوكرانيا حرة ومستقلة وديمقراطية.

ومنذ الغزو، كانت سيطرة روسيا على تلك المناطق من خلال العنف والتعذيب وعمليات الفرز والترحيل القسري. لقد رأينا جميعاً صوراً لجنود يحملون بنادق آلية يرافقون صناديق الاقتراع وهم ينتقلون من باب إلى باب، ويجبرون الأوكرانيين على المشاركة في الاستفتاء. إن أي استفتاءات تجرى في ظل هذه الظروف، وتحت فوهة البنادق، لا يمكن أن تكون فيها ذرة من الحرية أو النزاهة. ومجرد فكرة إمكانية إجراء استفتاء على مسألة أساسية في غضون ثلاثة أيام في منطقة حرب هي بصراحة فكرة هزلية.

ويجب علينا جميعاً أن نرفض رفضاً قاطعاً تلك الأعمال غير المشروعة والمحاولات الروسية لضم الأراضي الأوكرانية بصورة غير قانونية وأن نؤيد مشروع القرار الذي شاركت الولايات المتحدة وألبانيا في تقديمه اليوم.

هذه لحظة حرجة. وما من موقف وسطي. وينبغي ألا يغض أي عضو في الأمم المتحدة الطرف عن تمزيق روسيا لمبادئ ميثاق الأمم

أو استعمالها أو بأي طريقة أخرى تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

ونؤيد حق الشعوب في تقرير المصير على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي ينص أيضا، في مرفقه، على أنه لا يجوز أن يُؤوّل التمتع بذلك الحق وممارسته.

”على أنه يخول أو يشجع أي عمل من شأنه أن يؤدي، كليا أو جزئيا، إلى تقييذ أو إضعاف السلامة الإقليمية... للدول المستقلة وذات السيادة“.

باختصار، لا يزال موقف المكسيك متسقا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥/٦٨، ونظرا لخطورة السياق الذي جرت فيه تلك الاستفتاءات المزعومة فإننا نكرر دعوتنا إلى إجراء حوار عاجل بين الطرفين، فضلا عن تعزيز القنوات الدبلوماسية لتشجيع تدابير بناء الثقة، وكما أشار وزير خارجية بلدي اليوم، فتح مجالات جديدة للوساطة التي يمكن أن تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** لاحظت الصين آخر تطورات الحالة في أوكرانيا، واستمعنا بعناية إلى الآراء التي عرضها الطرفان في هذا الصدد. إن موقفنا واقتراحنا بشأن كيفية النظر إلى المسألة الأوكرانية ومعالجتها متسقان وواضحان، أي أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، ونبغي الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، ونبغي دعم جميع الجهود الرامية إلى الحل السلمي للأزمة. لقد وقفت الصين دائما إلى جانب السلام، مع الالتزام بتعزيز السلام والحوار، وسنواصل القيام بدور بناء.

في المناقشة العامة للجمعية العامة التي اختتمت للتو، أعرب العديد من القادة عن قلقهم إزاء إطالة أمد الأزمة في أوكرانيا وتوسيع نطاقها وآثارها غير المباشرة، ودعوا إلى الحوار والتفاوض لإنهاء الأعمال القتالية والتصدي للآثار السلبية الناجمة عن امتداد الأزمة.

وتذكرنا التطورات الأخيرة مرة أخرى بأن السلام هو ما يسعى إليه الجميع. إن المواجهة بالتكتل والعزلة السياسية والجزاءات وممارسة

وتؤيد البرازيل مبادئ احترام السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة.

ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار وبدء مفاوضات السلام. وكانت اتفاقات اسطنبول المبرمة في تموز/يوليه وتبادل الأسرى الذي أجري في الأسبوع الماضي علامات إيجابية تظهر قيمة الدبلوماسية في الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاع. ولئن كانت أوجه التقدم التي تحققت بالغة الأهمية، فإنها غير كافية. ومن الضروري أن يتمتع الطرفان عن اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى تصعيد الأعمال العدائية، بما في ذلك فيما يتعلق بالخطابات. وتستدعي اللحظة ضبط النفس والواقعية.

ونعتقد أن مجلس الأمن يمثل في الأساس محفلا للتفاوض والحوار. وحتى الآن، فشلنا بشكل جماعي في إيجاد حلول مبتكرة لإنهاء النزاع. والتفاوض والحوار، اللذان دعا إليهما معظم الأعضاء في مداخلتهم على مدى الأشهر السبعة الماضية، يفترضان مسبقا استعدادا للإصصات. وربما ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عن مدى اهتمامنا بشواغل الآخرين، وخاصة بحياة من هم في الميدان، وهي مسألة يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل أي حيثيات سياسية.

**السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها والرئيس زيلينسكي على تعليقاته في هذه الجلسة.

نحن نرصد التقارير عن إجراء استفتاءات في مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. إن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) صريح في إعلانه أن كل محاولة تستهدف التقييذ الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. ولذلك فإننا ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن الأعمال الرامية إلى التقييذ الجزئي أو الكلي للوحدة القومية، مما ينتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية أو أي بلد آخر. ونكرر التأكيد على أنه، وفقا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أي محاولة لتغيير الحدود بالتهديد باستعمال القوة

تلك هي الحقيقة الأساسية التي ينبغي أن ينتبه إليها الاتحاد الروسي وجميع أعضاء الأمم المتحدة.

إن هذه الاستفتاءات ستقوض احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية طويلة الأجل. فمن خلال محاولة خلق أمر واقع ستشجع أولئك الذين يضعون ثقتهم بشكل متزايد في تعزيز التحالفات المسلحة استعدادا للحرب.

وكما لو أن ذلك لم يكن مقلقا بما يكفي، فقد سمعنا تهديدات خطيرة باستخدام أسلحة الدمار الشامل. من أجل التراجع عن حافة الكارثة، تدعو كينيا إلى وقف فوري للأعمال القتالية ووقف جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الحدود المعترف بها دوليا من جانب واحد. إن إحاطاتنا ومناقشاتنا ومشاوراتنا المتكررة بشأن الحالة في أوكرانيا تتعقد بينما تتفاقم الحالة الاقتصادية وحالات النزاع في مختلف أنحاء العالم. ومن المؤسف أن الجهات الفاعلة الأكثر قوة تركز على النزاع في أوروبا أكثر من أي أزمة أخرى. ويبدو أن هناك شهية ضئيلة، وبسبب هذه الحرب توجد وحدة أقل لتنفيذ الإصلاحات والسياسات التي كلنا نعلم أنها ضرورية.

لا بد من اتخاذ إجراءات جريئة لوقف الانعدام الحاد للأمن الغذائي، بل وحتى المجاعة، في العالم. لقد حسب برنامج الأغذية العالمي أن أسعار الأسمدة في شرق أفريقيا، على سبيل المثال، قد زادت بأكثر من الضعف في العام الماضي، ولا سيما منذ غزو أوكرانيا. كما ارتفعت أسعار الوقود بشكل حاد. ويحسب برنامج الأغذية العالمي أن النتيجة ستكون انخفاضا سنويا بنسبة ١٦ في المائة في إنتاج الحبوب، وهو ما يمثل ٧,٢ مليون طن متري. وفي منطقة تعاني أصلا من انعدام الأمن الغذائي سيكون الأثر زيادة عدد الجياع بنحو ٧ ملايين شخص. وتتعاكس تلك الحالة في مناطق أخرى.

إن تصدي جميع الجهات الفاعلة لأزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية هو مسألة حياة أو موت. ومبادرة البحر الأسود للحبوب والاتفاق على ضمان صادرات الأغذية والأسمدة الروسية دون عوائق إلى الأسواق العالمية كانا بداية واعدة.

الضغط لن تؤدي سوى إلى طريق مسدود. المهمة الماثلة أمامنا هي دفع الطرفين إلى فتح الباب أمام إيجاد تسوية سياسية في أقرب وقت ممكن، وإدراج الشواغل المشروعة لكل منهما في المفاوضات، ووضع جميع الخيارات القابلة للتطبيق على الطاولة. لقد أظهر التوقيع على مبادرة حبوب البحر الأسود أنه حتى في حالات النزاع بوسع الدبلوماسية أن تسفر عن نتائج وتجلب الأمل.

يتعين علينا التمسك بالنظام الدولي القائم على القانون الدولي والتقيّد بالمعايير الأساسية للعلاقات الدولية القائمة على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتي ينبغي ألا تكون مجرد شعارات سياسية. وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه جوهر آلية الأمن الجماعي، أن يستفيد بالكامل من أدوات الوساطة بموجب الميثاق وأن يلتزم بالاتجاه الصحيح المتمثل في وقف إطلاق النار ومحادثات السلام. وبصفة خاصة، ينبغي له أن يتخذ إجراءات بناءة ومسؤولة لتهيئة الظروف وإفساح المجال أمام التوصل إلى حل سياسي. وستعمل الصين مع جميع البلدان المحبة للسلام لمواصلة بذل جهود دؤوبة لتهدئة الوضع وحل الأزمة.

**السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن الحالة الرهيبة في أوكرانيا.

ونبعث مرة أخرى بخالص تعازينا إلى جميع الأوكرانيين الذين يعانون من الويلات البدنية والنفسية والاقتصادية للحرب.

يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بإجراء الاستفتاءات في دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا وأثرها على وضع أوكرانيا كعضو في الأمم المتحدة وعلى السلم والأمن الدوليين.

لقد قال الأمين العام بوضوح ما يلي:

”فأي ضم لأراضي دولة من جانب دولة أخرى عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.“ (S/PV.9135، الصفحة ٢)

لقد حان الوقت لأن نسعى إلى تغييرات حقيقية في المؤسسات العالمية، بما في ذلك مجلس الأمن. وحان الوقت لأن نشهد شمولاً حقيقياً للجميع وإنصافاً حقيقياً. ويمكننا أن نبدأ بالقواعد الإجرائية للمجلس حتى نصل في نهاية المطاف إلى إجراء تغييرات في الميثاق. وينبغي ألا تقتصر الإصلاحات على السماح للدول الكبرى الأخرى فحسب بأن يكون لها مقعد على الطاولة. ويتضح من السجل التاريخي أن ثمة حاجة إلى تعزيز صوت وحضور البلدان النامية التي ليس لها مصالح عسكرية كبرى ترغب في حمايتها إقليمياً أو عالمياً تعزيزاً كبيراً. وتعددية الأطراف القائمة على مبدأ أن الأقوياء ينالون ما في وسعهم نياله فيما يعاني الضعفاء مما يجب أن يعانوا منه لا توفر حماية كافية من ويلات الحرب، كما نشهد جميعاً اليوم.

وتؤكد كينيا مرة أخرى اعترافها بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود بداية أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على ما قدمته من معلومات مستكملة.

بعد أن اختتمنا للتو الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة لهذا العام، لا تزال الرسالة المدوية التي سمعناها من العديد من قادة العالم ماثلة بقوة في أذهاننا: العالم يريد السلام في أوكرانيا. ومع ذلك، يبدو أننا نبتعد أكثر فأكثر عن هذا الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار. والاستفتاءات الجارية الآن تزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع. وحتى تتوفر المصادقية والاستدامة، يجب أن تتسم أي عملية تهدف إلى تقربنا من السلام بشمول للجميع، ويجب أن تتجنب جميع الأطراف أي إجراءات تقوض آفاق الحوار البناء.

ونؤكد مجدداً ضرورة احترام مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال، التي تأتي في صميم ميثاق الأمم المتحدة وتكتسي أهمية محورية في العلاقات البناءة بين الدول. فهذه المبادئ تحمي جميع الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، على قدم المساواة ويجب علينا بشكل

يتعين على جميع المؤسسات التي تفرض الامتثال للجزاءات أن تكفل إزالة جميع العقبات غير المقصودة. وهناك تقارير كافية عن آثار ثانوية سلبية على الأعمال المصرفية والتأمين والنقل وغيرها من الآليات التكنولوجية الحاسمة.

كما نحث كبار منتجي الحبوب والأسمدة على تجنب التخزين وإلغاء عقود التسليم. والخطط الجارية لإنشاء آليات للطوارئ في هذا الصدد قد تتسبب في ضرر جسيم للأمن الغذائي العالمي.

ونحث على أن تكون أي جهود تبذل لتصميم ونشر آليات طارئة للأمن الغذائي وأمن الطاقة مصحوبة بالتخطيط للنظم الغذائية المتحولة في أكثر المناطق انعداما للأمن الغذائي. وسيتمثل جزء كبير من ذلك في القيام بالاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية زيادة حادة، ولا سيما في أفريقيا.

إن القيام بذلك هو أمر أساسي لمنع دورات الأزمات الإنسانية وانخفاض الاستجابات الممولة من المانحين لأسوأ هذه الأزمات. كما سيسمح ذلك بالاستثمار في النظم الغذائية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ في وقت تشهد فيه مناطق متعددة آثاراً كارثية. وأخيراً، فإن زيادة الإنتاج وزيادة التخزين ووجود هياكل أساسية كافية للنقل ستؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية وبالتالي إلى زيادة الاستقرار السياسي.

لا يمكن للنظام المتعدد الأطراف أن يستمر بشكله الحالي. إن الدول الكبرى عازمة على حماية مصالحها وشواغلها الأمنية وإبرازها إلى الحد الذي تبدو معه غير قادرة على العمل من أجل المصالح الأعم للأمم المتحدة.

إن الحقيقة التي لا جدال فيها اليوم هي أن الحماية التي توفرها العضوية في المنظمة غير كافية. فبدلاً من أن يمنحنا الميثاق المساواة نحن محكومون بالمنطق المدمر الذي يلخصه القول:

”إن مسألة العدالة لا تدخل إلا عندما تكون هناك قوة متساوية لإنفاذها، فالأقوياء ينالون ما في وسعهم نياله، والضعفاء يعانون مما يجب أن يعانوا منه“.

التوترات العالمية. وما نحتاج إليه الآن هو كفالة تحقيق سلام مستدام بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** نشكر وكيله الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

في الأيام الأخيرة، رأينا جميعا صورا لجنود روس مسلحين ينتقلون من باب إلى باب في الأجزاء المحتلة من أوكرانيا لجمع الأصوات لما يسمى بالاستفتاء على الانضمام إلى روسيا. وهذه ذريعة زائفة من المعتدي، روسيا، لمحاولة ضم المزيد من أجزاء أوكرانيا.

وأود أن أقول بوضوح: لم تأذن أوكرانيا بإجراء هذه الاستفتاءات، والنرويج ترفض هذه التلغيفات الروسية في المناطق المحتلة من أوكرانيا. وأيا كانت النتيجة التي تعلنها روسيا، فإنها تظل مخالفة للقانون الدولي وليس لها أي أثر قانوني ولن تغير بأي حال من الأحوال سيادة أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونقول بوضوح أيضا إنه لا يجوز الاعتراف بشرعية الاستيلاء على الأراضي الناتج عن استخدام القوة وأنه لا يمكن لأي مطالبة روسية بضم الأراضي أن تسلب أوكرانيا حقها في الدفاع عن أراضيها. وتلتزم جميع الدول، بما فيها روسيا، بموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، ويتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية.

ومما يثير القلق أيضا إعلان روسيا عن تعبئة قوات الاحتياط، كونه تصعيدا خطيرا سيؤدي إلى زيادة معاناة الناس في جميع أنحاء أوكرانيا.

لقد تكشفت أهوال لا توصف في بوتشا وإيزيوم وأماكن أخرى تحتلها القوات الروسية. وخلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، في أحدث تقرير قدمته يوم الجمعة الماضي، إلى أن روسيا ارتكبت جرائم حرب في أوكرانيا. ويشكل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان - دون التمييز بين المدنيين والمقاتلين

جماعي ألا نسمح بتأكلها. وفي سياق مساعي تحقيق السلام، يضطلع مجلس الأمن بدور أساسي في الحفاظ على هذه المبادئ وإعطاء الأولوية للتسوية السلمية للمنازعات وصون السلام والأمن الدوليين. ونشير في هذا الصدد إلى البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ عن الأعضاء الدائمين في المجلس، الذي أكد أن الحرب النووية حرب لا منتصر فيها ويجب ألا تُخاض أبدا.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا تفاعلا تدريجيا بين الطرفين أدى إلى نتائج ملموسة وإيجابية بشأن مسائل جوهرية. ونشيد بالأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي يسرت الاتصال البناء في هذا الصدد. وفي الآونة الأخيرة، شملت ثمار هذه الجهود عمليات تبادل للأسرى بمساعدة تركيا والمملكة العربية السعودية واتفاقات تتعلق بتصدير الحبوب والأسمدة، والتي ساعدت في تخفيف الضغط على الإمدادات الغذائية العالمية وأسعارها.

ولا يزال هناك مجال للبناء على هذه الاتفاقات. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون المباشر الذي أثمر عن هذه الاتفاقات يمكن أن يساعد في نزع فتيل التوترات ويفتح الطريق أمام حل النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب دعم الطرفين في المضي قدما باتجاه الحوار والابتعاد عن المزيد من التصعيد. ونؤكد مرة أخرى ضرورة تقييد جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

إن الحرب مستمرة منذ أكثر من سبعة أشهر وليس ثمة بوادر على انحسارها. وخلال هذه الفترة، أُجبر ما يقرب من ١٤,٥ مليون شخص على الفرار من ديارهم، ونزح أكثر من ٧ ملايين منهم الآن إلى جميع أنحاء أوروبا. وكانت التكاليف الإنسانية هائلة، فثمة أكثر من ١٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وكان لا بد لهذا النزاع أن ينتهي منذ زمن بعيد. وليتسنى حدوث ذلك، نواصل التأكيد على أهمية الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن نبني على التطورات الإيجابية بين الطرفين وأن نوسع نطاقها، حتى تتمكن من البدء في التراجع عن هذه المرحلة الخطيرة التي تشهد تصاعدا في

ويجب أن يكون ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو دعامة تعايشنا، بوصلة جميع الأطراف في احترام سيادة كل عضو في المجتمع الدولي وسلامته الإقليمية.

وندعو الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لاستئناف المفاوضات من دون قيد أو شرط بغية وضع إنهاء الحرب. فلا تزال الحالة الإنسانية تتدهور وتستمر موجة صدمة الحرب في الاتساع، متسببة في المزيد من الموت والخراب.

ويحث بلدي الأطراف على الكف عن جميع أشكال الخطاب الشائن التي يحتمل أن تؤدي إلى تفاقم الأعمال العدائية ويحرض على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، ندعو الأطراف مرة أخرى إلى إسكات أسلحتها واغتنام كل فرصة للسعي إلى تحقيق السلام. إننا نؤيد مختلف المبادرات، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، الرامية إلى الحوار البناء والسلام الدائم بين الأطراف.

**السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أجريت عمليات استفتاء بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، وكذلك في منطقتي خيرسون وزابوريجيا. وستعلن النتائج الرسمية خلال الأيام القليلة المقبلة. وهذا حدث طال انتظار أهالي دونباس له. وينبغي أن يحقق السلام في أراضيهم، التي لم يروها منذ ثماني سنوات، عاش خلالها السكان في خوف دائم على حياتهم. وقد أسفر قصف جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، طوال تلك السنوات، عن مقتل نحو ١٠ أشخاص أسبوعياً، من بينهم أطفال. أما بالنسبة لسكان منطقتي خيرسون وزابوريجيا فسيتمكنون أخيراً من الاطمئنان إلى أنه لن يسلب أحد حقهم في التحدث باللغة الروسية وتعليم أطفالهم باللغة الروسية. وسيعرفون كذلك أنهم سيتمكنون في يوم النصر، وهو يوم عطلة مقدسة لدينا جميعاً، من تكريم من قاتلوا ضد النازيين لتحرير أراضيهم بدلاً من الذين تعاونوا معهم وارتكبوا جرائم بشعة.

وقد اتبعت كفيف عمداً - منذ عام ٢٠١٤ - مساراً نحو الإبادة الجسدية للأشخاص غير المرغوب فيهم في جمهوريتي دونيتسك

أو البالغين أو الأطفال - مصدراً للأذى والمعاناة الهائلين. واستمعت اللجنة أيضاً إلى روايات عن حالات سوء معاملة وتعذيب أثناء الحبس غير القانوني وعن ارتكاب الجنود الروس لأعمال عنف جنسي وجنساني. وتراوحت أعمار الضحايا بين ٤ سنوات و ٨٢ سنة. وقد وثقت اللجنة حالات تعرض فيها أطفال للاغتصاب والتعذيب والحبس بصورة غير قانونية. وتدين النرويج هذه الأعمال بأشد العبارات وتدعو إلى محاسبة مرتكبيها.

وكان لهذه الحرب آثار بغیضة على شعب أوكرانيا وهي آثار نشعر بها الآن في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نعمل باتخاذ ما يلزم من إجراءات لوضع حد لها.

وتعرب النرويج عن دعمها الكامل للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام. وعندما يحين الوقت، سنقف بثبات مع الأمم المتحدة في ما تبذله من جهود لبناء السلام والحفاظ عليه.

إن أبناء الشعب الأوكراني يدفعون حياتهم ثمناً للدفاع عن القيم العالمية وعن استقلالهم. ويمكن لأوكرانيا أن تعول على دعم النرويج المستمر.

ويجب على روسيا أن توقف الحرب وأن تسحب قواتها ومعداتها العسكرية بشكل كامل وفوري وغير مشروط من جميع أراضي أوكرانيا. وأكرر: لن تعترف النرويج أبداً بهذه الاستفتاءات المزعومة، فنحن ندعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

**السيدة كومي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أرحب بمشاركة الرئيس زيلينسكي في هذه الجلسة. وأشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

يساورنا القلق إزاء المؤشرات العديدة التي تدل على تصاعد الحرب في أوكرانيا. وخلال المناقشة العامة في الجمعية العامة، سمعنا معظم قادة العالم يدعون بشدة إلى إجراء مفاوضات لإيجاد حل دائم للحالة في أوكرانيا. وسنواصل الدعوة إلى وقف التصعيد. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يصب الزيت على النار وأن تولي الأولوية للمسائل التي يمكن أن تكفل التعايش السلمي.

أجريت في ظل ظروف شفافة بشكل استثنائي، مع مراعاة جميع المعايير الانتخابية مراعاة تامة. وتلك حقيقة ثابتة، مهما قال نظام كييف ورعاته الغربيون عكس ذلك. وقام برصد التصويت أكثر من ١٠٠ مراقب دولي مستقل من ٤٠ دولة. وشاطروا بنشاط ملاحظاتهم على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. ويقولون إنهم فوجئوا بمدى حماس السكان في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين ومنطقتي خيرسون وزابوريجيا تجاه عمليات الاستفتاء وكم من الوقت كانوا ينتظرونها.

والأمر المؤسف هو أن تلك التقييمات والمقابلات مع سكان تلك المناطق لم تخط بالتغطية الإعلامية الغربية. وقد قالت الدول الغربية منذ البداية أنها لن تعترف بنتائج تلك الاستفتاءات، ودعمت دعما كاملا الآلة الدعائية لتشويه ذلك التصويت. إننا لسنا مندھشين من الأكاذيب الدعائية بأن الناس أجبروا على التصويت وأنهم تعرضوا للتعذيب لعدة أيام من أجل جعلهم يصوتون لصالح الانضمام إلى روسيا. وقالت وزيرة الخارجية الألمانية الاتحادية أنالينا بيربوك إنهم "تعرضوا لإطلاق النار والاعتصاب ثم أجبروا على وضع علامة في المربع الموجود على ورقة الاقتراع بينما كان الجنود الذين يحملون بنادق الكلاشينكوف يقفون إلى جانبهم". ويبدو عندئذ أنه كان عليهم أن يصوتوا بعد إطلاق النار عليهم واعتصابهم. وبالمناسبة، كان هؤلاء الجنود الذين كانوا يحملون بنادق الكلاشينكوف يحمون المشاركين في الاستفتاءات من الاستقزازات المحتملة من الجانب الأوكراني.

وبالإضافة إلى الآلة الدعائية، استخدمت القوات المسلحة الأوكرانية قدرتها العسكرية الكاملة، أو بالأحرى الآلة العسكرية الغربية، مكثفة قصفها المدفعي للمدن التي كانت تجري فيها عمليات الاستفتاء من أجل إثارة الذعر وسط السكان هناك في محاولة خائبة لتعطيل التصويت.

وتظهر هستيريا الوفود الغربية، بما في ذلك اليوم في مجلس الأمن، أن تصويت المواطنين المباشر لم يعد منذ فترة طويلة معيارا للانتخابات الديمقراطية. فتقرير المصير لا يعتبر خيارا ديمقراطيا إلا

ولوهانسك الشعبيتين - وهم بالمناسبة مواطنون أوكرانيون - بدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولم يحركا ساكنا لإجبار سلطات كييف على التمسك باتفاقات مينسك، التي ضمنت سلامة شعب هاتين الجمهوريتين ومستقبلا كريما داخل أوكرانيا. وأود أن أذكر بأن اتفاقات مينسك نصت على وقف لإطلاق النار وحوار مباشر بين كييف ودونباس، ومنحت دونباس مركزا خاصا من خلال اعتماد دستور جديد. وقد استهزأت السلطات في كييف مستخفة بجميع تلك الاتفاقات وانتهكت القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ولم تشجب الوفود الغربية ذلك الأمر، بل إنها أيدته كذلك سرا وبوضوح. ولولا ذلك التواطؤ الإجرامي والنفاق، ولو أن الغرب أجبر مرؤوسيه في كييف على التمسك بحقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في احترام شعبه وحقه في الحياة، لما كانت هناك حاجة إلى عملياتنا العسكرية الخاصة.

وقد أعلنت السلطات الأوكرانية صراحة أن السكان الروس والناطقين بالروسية في تلك الأراضي "أقل من البشر" و "أنواع من الكائنات". وقد نصح فولوديمير زيلينسكي، في مقابلة أجريت معه في آب/أغسطس ٢٠٢١، جميع الذين يعتبرون أنفسهم روسا أو يحبون اللغة الروسية بمغادرة أوكرانيا إلى روسيا من أجل مصلحتهم ومن أجل مصلحة أطفالهم. والآن ينفذ السكان الذين يعيشون في مناطق دونباس وخيرسون وزابوريجيا توصيته المتكلمة. إنهم يعودون إلى ديارهم ويستعيدون الأراضي التي عاش فيها أسلافهم لعدة قرون.

وما أهما في ذلك أيضا هو تمكنا من إنقاذ شعب شبه جزيرة القرم - الذي اختار العودة إلى روسيا في عام ٢٠١٤ - من سيناريو دونباس الأساوي. وقد سمعنا حينها اتهامات مماثلة بالعدوان والضم. وقد تغيرت الحياة في شبه جزيرة القرم إلى الأفضل على مدى هذه السنوات الثماني. فلم يعد السكان يخشون على حياتهم. والاقتصاد مزدهر والبنية التحتية تتطور. وظللنا نستثمر طوال تلك السنوات في تنمية تلك المنطقة، كما سنفعل مع دونباس وغيرها من الأراضي التي تحاول كييف تدميرها عمدا.

أعلم أن شركاءنا الغربيين السابقين لن يستمعوا إلينا، أو بالأحرى سيتظاهرون بأنهم لم يسمعونا. ولكنني سأقول أن عمليات الاستفتاء

استفتاء. ولم يكن هناك تعبير حر عن إرادة الشعب. لم يكن هناك سوى إعلان استقلال اعتمدته سلطات حكم ذاتي مؤقتة، وهو ما تجاوز بوضوح اختصاصها. ولكن بالنسبة للغرب، كان ذلك كافيا للاعتراف باستقلال كوسوفو.

وقالوا إن القانون الدولي لا يحظر إعلان الاستقلال. واليوم نسمع موقفا مختلفا تماما من الوفود الغربية. وهذا دليل آخر على ازدواجية معاييرهم المثيرة للسخرية.

وأود أن أقول لزملائي من البلدان النامية ألا يسمحوا بأن يتم تضليلهم. وليكن واضحا أنه على الرغم من أن الوفود الغربية تأسف اليوم، على سبيل الاستعراض، للانتهاكات المزعومة للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فإنها في الواقع لا تهتم بأي منهما. إنهم لا يؤيدون الحق في تقرير المصير تمام التأييد إلا عندما يناسب مصالحهم الجغرافية السياسية، كما هو الحال في كوسوفو، فضلا عن تحقيق جدول أعمالهم الخاص في البلقان، بينما يمنعون الدول من اتباع طريق التنمية السيادية. ولكن عندما يبدو أن تقرير المصير هو السبيل الوحيد لإنقاذ شعب دونباس من الإبادة الجماعية، يقول الغرب إنه ليس لديه مثل هذا الحق.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ احترام السلامة الإقليمية. غير أن هذا الاحترام بموجب القانون الدولي ليس غير مشروط. وكما نعلم، قدمت الجمعية العامة تسيرا جماعيا وبتوافق الآراء لمبدأ السلامة الإقليمية في إعلانها بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ووفقا للإعلان، ينبغي لجميع الدول أن تحترم سيادة أي دولة تحترم حكومتها مبدأ تقرير المصير للشعوب وتمثل جميع الشعوب داخل إقليمها وسلامتها الإقليمية. واليوم يفضل زملاؤنا الغربيون ألا يتذكروا ذلك المعيار الحاسم.

وبعد انقلاب ٢٠١٤؛ وبعد الحظر الذي فرض على اللغة الروسية والتعليم والإعلام؛ وبعد أن قصفت سلطات الميدان لسنوات المنطقة التي رفض فيها الناس الاعتراف بنتائج الانقلاب؛ وبعد أن أحرقوا

إذا وافق الغرب عليه. وبشكل عام، صار النموذج الغربي للديمقراطية هو نموذج الأقلية الليبرالية التي تملّي إرادتها على الأغلبية المحافظة. إن هذا الإنكار للحق في عدم المطابقة لغير النموذج الليبرالي وغير المعادي للروس لا ينطبق فقط على أوكرانيا، بالمناسبة، بل كذلك على حلفائهم في الكتلة الغربية. فأول من أمس فقط، هدّدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إيطاليا علنا بعواقب إذا لم تعجب نتيجة الانتخابات في ذلك البلد بروكسل. وهنغاريا مدرجة بالفعل على القائمة السوداء.

وإذا ما عرجنا على المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تُرغم صربيا اليوم - على الرغم من أنها ظلت تاريخيا تتعاطف مع روسيا - على اتخاذ موقف معاد لروسيا وعلى دعم الجزاءات المفروضة على بلدي، الأمر الذي قد يدمر الاقتصاد الصربي. وكمثال حديث، طالب سفير الولايات المتحدة في بلغراد أمس صربيا بتفسيرات بشأن خطة المشاورات بين وزارتي الخارجية الروسية والصربية التي تم التوقيع عليها على هامش الأسبوع الرفيع المستوى. فما ذاك إن لم يكن إملاءات الاستعمار الجديد؟

وعندما تنكر الوفود الغربية حق شعب دونباس والأراضي المحررة في أوكرانيا في تقرير المصير، فإنها تظهر ازدواجية فظيعة في المعايير. فأشدّ منتقدي الاستفتاء في مناطق دونباس وخيرسون وزابورجيا في طليعة المؤيدين لاستقلال كوسوفو في السابق. وكانوا يقولون أن لإقليم كوسوفو الحق في الانفصال عن صربيا في حالة وجود تهديد حقيقي بأن حقوق ألبان كوسوفو يمكن أن تنتهك انتهاكا خطيرا. وأطلقوا عليه اسم "الانفصال التصحيحي". وأود أن أشدد على أن تلك لم تكن مجرد ادعاءات، بل كانت الموقف القانوني الرسمي الذي قدمته البلدان الغربية إلى محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٨. غير أن ألبان كوسوفو لم يتعرضوا في ذلك الوقت لأي تهديد لبعض الوقت. فيوغوسلافيا لم تعد موجودة وصربيا، التي تعرضت لقصف حلف شمال الأطلسي، لها وحدات أجنبية متمركزة كحفظة سلام.

وأود أن أشدد على أنه خلافا لشبه جزيرة القرم، وجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، وخيرسون وزابورجيا، لم تجر كوسوفو

ويمكن لشعبنا أن يميز الحقيقة من الأكاذيب. إنهم يعرفون ما يقاتلون من أجله - الطريقة التي قاتل بها أجدادهم وأجدادهم لقرون في كل مرة حاول فيها عدو خارجي إضعاف بلدنا. والمرة تلو الأخرى، وفي معارك دامية، وفي فترات تاريخية مختلفة، خضنا معارك للدفاع عن حقنا في الحرية - حقنا في اتباع طريقنا الخاص. يتذكر أبناء شعبنا تاريخهم، ويتذكرون مدى الصعوبة التي سطروه بها. ولكن اليوم، كما حدث قبل عقود وقرون، نحن على استعداد لدعم مصالح وطننا وحماية الضعفاء. فهو أمر يسري في دماننا. ولن نغير أي دعاية غربية أو طريقة لعب سياسية متطورة ذلك. ويدرك الجميع تماما أن الهدف الوحيد للغرب، الذي دأبنا على مجابهته وجه لوجه بالقرب من حدودنا، هو إضعاف روسيا واستنزافها قدر الإمكان وتحقيق حلم صناع السياسة الغربيين المتمثل في إخضاع روسيا لإرادتهم.

إن رعاة كييف الغربيين يتجاهلون تماما رغبات أوكرانيا ومصالحها. وشعب أوكرانيا، على غرار شعب روسيا، يريد السلام. لكن هذا لا يتناسب مع خطط لندن وواشنطن، اللتين تكسبان كالمعتاد بلايين الدولارات على حساب معاناة الآخرين - أو بروكسل، التي تتعاون معهما. وإلا لما أوقفوا كييف في آذار/مارس عندما كان هناك اتفاق سلام باد للعيان بالفعل. وبدلا من ذلك، وقع استقزاز رهيب في بوتشا، تلاه أمر بالقتال حتى آخر أوكراني، تحت إشراف مرتزقة منظمة الناتو ومدربها. وكما توقعنا، تبين أن نتيجة هذا السيناريو فظيعة.

وليس سكان شبه جزيرة القرم ودونباس فحسب، ولكن أيضا سكان منطقتي خيرسون وزابورجيا أداروا ظهورهم لكييف. وستستمر هذه العملية دائما ما لم تدرك كييف أخطاءها وحساباتها الاستراتيجية الخاطئة، وتبدأ في الاسترشاد بمصالح شعبها وتتوقف عن التنفيذ الأعمى لإرادة الذين يشعرون بالرضا التام عن أنفسهم لأنهم دفعوا الدولتين الشقيقتين الواحدة ضد الأخرى. ونود أن نعتقد أنه من بين زملائنا في مجلس الأمن والجمعية العامة، سيتمكن شخص ما من أن يشرح بذكاء تلك الحقيقة البسيطة لكييف.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

نشطاء روس أحياء في أوديسا. وبعد أن نصبوا نظاما في كييف رفع الأمة الأوكرانية فوق كل شيء ومجد المتعاونين النازيين وإرثهم - بعد كل ذلك كيف يجرو أي شخص على القول إن سلطات كييف تمثل مصالح شعب دونباس والسكان الناطقين بالروسية بشكل عام، الذين يخضعون إما للأكرنة أو الإبادة؟

بيد أنه من الواضح أن الدول التي تحترم احترامها كاملا جميع شعوبها المقيمة ومجموعاتها العرقية التاريخية لا تحتاج إلى الخوف على سلامتها الإقليمية. إن جيراننا الأوروبيين، باستثناء دول البلطيق المعادية لروسيا بشكل يائس، يدركون ذلك جيدا ولا يتصرفون أبدا كما يتصرف نظام كييف في الداخل. فبلجيكا وسويسرا وفنلندا هي أروع الأمثلة على التسامح مع تعددية الثقافات واللغات. ويمكن قول الشيء نفسه عن الغالبية العظمى من الدول الآسيوية والأفريقية ذات التكوينات العرقية المتنوعة. ولم يحصل إلا في أوكرانيا، حيث يمثل الناطقون بالروسية ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من السكان، أن منح الغرب تفويضا مطلقا للأكرنة القسرية لهؤلاء الناس، خلافا لجميع المعايير والتوصيات الحضارية للمنظمات الدولية. فلماذا إذن يفاجأ الغرب إلى هذا الحد الذي يجعل الناس في أوكرانيا يرحبون الآن بالقوات الروسية كمحررين، بغض النظر عن السعي الحثيث لنظام كييف، الذي لا تدعمه سوى حراب منظمة حلف شمال الأطلسي، تأكيد عكس ذلك، في حين يهدد بمعاكبة سكان تلك المناطق على التعاون؟

بالمناسبة، لا تخجل السلطات في كييف من استخدام اللغة الروسية في بعض الأحيان لأغراض تكتيكية ودعائية. ويكفي أن نذكر أن الرئيس زيلينسكي سجل مؤخرا بعض عناوين الفيديو باللغة الروسية في محاولة لتعطيل التعبئة الجزئية التي أعلن عنها مؤخرا في روسيا ودق إسفين بين السلطات والمجتمع - على غرار قواعد اللعب التقليدية لسلطات الميدان. وفي خطاب الرئيس زيلينسكي اليوم، ادعى مرة أخرى أن جهودنا التعبوية تهدف في المقام الأول إلى تجنيد أبناء الأعراف من غير الروس، أي الرجال الذين يمثلون الشعوب الأصلية في المناطق الروسية. لكن سوق هذه الادعاءات لن ينجح في روسيا. إذ إن لدى صانعي الدعاية الغربيين سوء فهم لعقلية الشعب الروسي.

أود أيضا أن أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

الاستفتاءات السورية هي كذبة جديدة من قبل روسيا لإخفاء الواقع. وكما ذكرتنا وزيرتنا كاثرين كولونا في الأسبوع الماضي في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.9135)، فإن الحقيقة هي أن روسيا تواصل حربا استنزافية خاصة بها، وتديمها وتكثفها يوميا.

والحقيقة هي أن أوكرانيا تمارس حقها في الدفاع عن النفس وتقاتل من أجل الدفاع عن أراضيها. والحقيقة هي أن الهجوم المضاد لجيش أوكرانيا ينجح بفضل شجاعة شعبها. والحقيقة هي أن عشرات الآلاف من المواطنين الروس يفرون حاليا من بلدهم هربا من التعبئة والحرب الظالمة.

وستواصل فرنسا تزويد أوكرانيا بالدعم الذي تحتاجه طالما كان ذلك ضروريا لضمان احترام استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إننا نقف مع أوكرانيا وشعبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل ألبانيا الإدلاء ببيان آخر.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أكره أن أطلب الكلمة مرة ثانية، لأن ذلك يعطي الانطباع بأنني لم أكن واضحا بما فيه الكفاية في البداية، ولكنني في هذه الحالة بحاجة إلى ذلك. وهذا، بطبيعة الحال، ليس لإطالة أمد مناقشة اليوم، التي جرى توضيح كل شيء فيها، بل لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

عقد الوفد الروسي مرة أخرى مقارنة بجمهورية كوسوفو - وهي بلد مستقل اعترف به نصف أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك نصف أعضاء مجلس الأمن. وهذه المقارنة خاطئة وغير دقيقة ومؤسفة. وسبق لي أن رددت على ملاحظات مماثلة بشأن هذه المسألة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9069). ولذلك، سأتوخى الإيجاز الشديد.

ليس هناك شيء أصعب وأكثر تكلفا من مقارنة جهد دولي لإنهاء نزاع وحماية المدنيين وإطلاق عملية سلام لإيجاد حل دائم - وهو ما حدث في كوسوفو - بعمل عدواني خالص لا مبرر له وبالاستفتاءات السورية التي تم التدبير لها في موسكو والتي تجري

ما فتئنا ندعو روسيا إلى إنهاء حربها العدوانية ضد أوكرانيا منذ سبعة أشهر. وعلى الرغم من نداءاتنا، اختارت روسيا التصعيد وقررت أن تأخذ انتهاكاتها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى أبعد من ذلك. وإعلانها في ٢١ أيلول/سبتمبر عن تعبئة جزئية لجيشها، اعترفت روسيا أخيرا بالحقيقة: إنها تشن حربا غير مشروعة في أوكرانيا - وليس ما يسمى بعملية خاصة.

ومنذ ٢٣ أيلول/سبتمبر، تنظم روسيا أيضا في اندفاعها المتهور استفتاءات سورية في الأراضي المحتلة حاليا وهي لوهانسك ودونيتسك وخاركيف وزابوريجيا، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الأوكرانية ولا تسيطر عليها روسيا بالكامل. وكما ذكر الرئيس ماكرون، فإن تلك الاستفتاءات المزعومة ليست سوى مهزلة. فليس لها أساس قانوني أو شرعي. فلنكن واضحين جدا: إن نتائج الاستفتاءات، المعروفة مسبقا، لا تمثل تعبيرا عن إرادة الشعب الأوكراني، الذي لا يزال يقاوم الغازي الروسي بشراسة.

إن الطريقة التي تعمل بها روسيا معروفة جيدا - فهي تتبع نفس الإجراءات التي اتخذتها خلال ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤. وتعتزم روسيا استخدام تلك الاستفتاءات السورية كأداة من أجل إضفاء الشرعية على ضم الأراضي التي تحتلها بصورة غير قانونية. وقد أشار الأمين العام إلى أن أي ضم لإقليم دولة ما من جانب دولة أخرى عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لن تعترف فرنسا أبدا بمحاولات الضم غير القانونية التي تقوم بها روسيا.

ومن الأهمية بمكان أن يرفض كل عضو في الأمم المتحدة هذه المهزلة رفضا قاطعا. وإذا سمحنا لروسيا بتغيير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا بالقوة، فإننا نتركها تدوس مرة أخرى على مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية المكرسة في الميثاق والقانون الدولي. إن مصير الأراضي المحتلة في أوكرانيا يهنا جميعا. كيف يمكن لأي بلد أن يعتبر نفسه آمنا إذا تركنا روسيا تفعل ما تفعله؟

حاليا في أوكرانيا. فلا أحد يندفع أو يمكن أن يندفع بهذه المقارنة، ولن يندفع بها أحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

ولن تساعد أي محاولة لمقارنة أشياء لا يمكن مقارنتها أو لاستخدام طرق مختصرة سهلة خارجة عن سياق سياسي تاريخي

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتكلم بإيجاز شديد.

روسيا في تحويل الانتباه عن الحرب التي شنتها باختيارها في أوكرانيا أو في إخفاء انتهاكها الصارخ للقانون الدولي، والذي جعلها منبوذة دوليا.

أود ببساطة أن أوجه انتباه الأعضاء إلى أن ما سمعناه للتو من ممثل ألبانيا يؤكد المعايير المزدوجة التي أشرت إليها فيما يتعلق بكوسوفو. لقد أعطيت مثالا على كيفية تعامل زملائنا الغربيين مع

إن كوسوفو وصربيا مرتبطتان اليوم بحوار لحل مشاكلهما. وهما تعقدان اجتماعات. ولا يدور قتال بينهما. وقبل كل شيء، فإن القضية

كوسوفو فيما يدعوننا الآن إلى اتباع نهج مختلف تماما بخصوص الاستفتاءات التي تجري في المناطق التي تحدثنا عنها اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

هنا ليست كوسوفو أو أي جزء آخر من العالم، بل عدوان روسيا وجرائم روسيا واستيلاء روسيا على أراض على حساب جارتها. ولن يتم تضليلنا.